الخليج العربي ..... المجلد الرابع عشر ..... العدد (2) 1982
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية

التنافس الأميركي ـ البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

إعداد
الدكتور مظفر عبد الله الأمين
المعهد العالي للدراسات القومية
الجامعة المستنصرية

مقدمة

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية متغيرات كثيرة وخلقت موازين قوى جديدة فرضت وجودها ونفوذها على الصعيدين العالمي والمحلي. وقد أثرت هذه القوى والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة ـ مجتمعة ومنفردة ـ تأثيراً مباشراً على الوضع السياسي في العراق وعلى مركز بريطانيا وسيطرتها على العراق بصورة خاصة.

بسبب كون بريطانيا أحد الأطراف الرئيسية في الحرب العالمية الثانية الطاحنة والتي استمرت من ١٩٣٩ وإلى ١٩٤٥ فإنها اضطرت لتكريس كل طاقاتها وقدراتها الذاتية وقدرات وطاقات مستعمراتها العديدة في خدمة المجهود الحربي، وخلال السنوات الأولى للحرب ركّزت بريطانيا سيطرتها وهيمنتها الاستعمارية على مستعمراتها وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والعراق بالذات مما دفع الحكّام الإنكليز إلى التدخّل العسكري المباشر في قمع حركة مايس ١٩٤١ التحررية واحتلال العراق للمرة الثانية وإسكات أصوات المعارضة الوطنية.

إلّا أن سنين الحرب الطويلة والقاسية قد أنهكت وثقلت كاهل بريطانيا «العظمى» وأضعفت قوتها فرغم خروجها من الحرب منتصرة فإنها قد خسرت الحرب من الناحية العملية وفقدت بسببها ثقلها العسكري والسياسي والاقتصادي، واضطرت حال انتهاء الحرب بصورة رسمية إلى الالتفات لأمورها الداخلية والاهتمام بتضميد جراحها وإنعاش اقتصادها وأهملت بذلك شؤون مستعمراتها والتي كانت لا تزال مترامية الأطراف في آسيا وأفريقيا. هذا بالإضافة إلى بروز الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية كمركزي قوى جديدين ـ ومعسكرين ايديولوجيين متناقضين ـ يسعيان لتحقيق طموحها في السيطرة والتوسع الدولي ويعملان على ملأ الفراغ الذي تركته الدول الأوروبية المتحاربة (دول

المحور والحلفاء على السواء)، والذين فقدوا القدرة على الاستمرار في سيطرتهم الاستعمارية.

فتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية لتحل محل بريطانيا وذلك في السيطرة على مستعمراتها ومناطق نفوذها ولتقود المعسكر الرأسمالي في صراعه الجديد مع المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي. لذا فقد جاء دور الولايات المتحدة لتلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والاقتصادية في العراق حتى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية باتخاذ خطوات ثابتة منذ عام ١٩٤٤ لكسر طوق السيطرة البريطانية على العراق وحاولت التغلغل وفرض نفوذها لتزاحم وتنافس موقع بريطانيا المميّز، فحاولت بريطانيا بدورها سد الطريق أمام الضغوط الأمريكية.

من خلال تطورات الحرب العالمية الثانية سنحت الفرصة أمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل مباشرة في شؤون الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة ـ حيث ساهمت بثقلها الاقتصادي الكبير (بالإضافة إلى ثقلها العسكري والسياسي) بإمداد مركز تموين الشرق الأوسط (Middle East Supply Centre)، بمختلف التجهيزات والبضائع والمواد الغذائية. وكانت بريطانيا قد أسست هذا المركز عام ١٩٤١ وجعلت مقره في القاهرة لغرض سد حاجات جيوشها وجيوش الحلفاء من التجهيزات العسكرية والمواد الغذائية والبضائع المختلفة، وكان من واجبات مركز تموين الشرق الأوسط سد حاجة شعوب المنطقة من البضائع الاستهلاكية والمواد الغذائية وتوفيرها لصعوبة المواصلات والنقل بسبب ظروف الحرب لذلك فقد فرض المركز سيطرته على اقتصاديات المنطقة وقام بتقنين جميع التجهيزات واحتياجات التموين لأقطار الشرق الأوسط لضمان الاقتصاد وعدم التبذير في شحن البضائع المصدّرة لشعوب المنطقة وفي اختيار المواد الأساسية التي تشكل ضرورة قصوى للسكان في حياتهم اليومية[1].

لقد واجهت بريطانيا صعوبات جمة في تحقيق مهمات مركز تموين الشرق الأوسط منذ تأسيسه عام ١٩٤١ لذا فقد استنجدت بالولايات المتحدة لتساهم جدياً في إنجاح مهمة هذا المركز وقد شاركت أمريكا بإدارة أمور المركز عام ١٩٤٢ وأصبحت معظم البضائع المستوردة للشرق الأوسط تأتي من الولايات المتحدة. وقد شكّلت لجنة أنكلو ـ أمريكية مركزها في العاصمة الأمريكية وكان من مهامها الرئيسية العمل على تنسيق وتوفير جميع طلبات واحتياجات مركز تموين الشرق الأوسط. ورغم التعاون الأمريكي ـ البريطاني في إمداده فإن هذا المركز استمر في كونه مؤسسة بريطانية من الوجهتين الإدارية والعملية[2] فقد كان الموظفون البريطانيون يعتقدون بأن معظم أقطار منطقة الشرق الأوسط تقع تحت سيطرة الإمبراطورية البريطانية وكانوا يتعاملون مع أقطار المنطقة كوحدة اقتصادية (موحّدة) تقع ضمن مسؤولية الإدارة البريطانية، وكانت بريطانيا تسعى إلى تقليل إستيراد المواد والبضائع من خارج منطقة الشرق الأوسط وبالأخص من الولايات المتحدة إلّا عن طريقها وضمن احتياجاتها وتحاول جهدها عدم فسح المجال لأي قوة عظمى للتدخّل في شؤون المنطقة سياسياً أو اقتصادياً بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ التحررية وأصبحت الأقطار العربية عامة والعراق خاصة تحت وطأة السيطرة البريطانية المباشرة سياسياً واقتصادياً أكثر من السابق بكثير في حين أن الحكومة الأمريكية لم يكن لها مركز سياسي واقتصادي قوي تستطيع من خلاله تثبيت

---

(١) Speiser, E.A., *The U.S.A. and the Near East.* (Harvard, 1950), P. 115.

علمًا أن الحكومة الأميركية أعلنت في ١ مايس ١٩٤٢ شمول العراق بمساعدات الاعارة والتأجير (Lend Lease) وقد حصل العراق بموجب ذلك على ما قيمته = ٧٧,٥٢١,٠٢١ دولار من المنتجات ازراعية والصناعية الأميركية في سنة ١٩٤٣ وما قيمته ١٢,٠٤٧,٦٧٥ دولار في عام ١٩٤٥ كذلك زار العراق مبعوث الرئيس الأميركي الخاص ويندل ولكي (Wendell L. Wilkie) ليشرح مخاطر الانتصار الألماني ويدين بأن أملهم كبير في المستقبل حيث يكمن في انتصار الحلفاء واندحار السيطرة النازية في الشرق الأوسط.

للمزيد من المعلومات انظرخليل علي مراد ـ تطور السياسة الأميركية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ـ١٩٤٧ دراسة تاريخية رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٧٩، ص١٨٨

(٢) Hurewitz, J.C. *The Middle East Dilema.* (New York, 1973), PP. 221, 222.

وجودها وثقلها السياسي والاقتصادي لتجابه السيطرة البريطانية التامة على شؤون المنطقة وقد شرح الوزير المفوض الأمريكي لحكومته مدى انسيطرة البريطانية في تقرير نورد جزء منه فيقول:

«إذا قلنا أن الأقطار العربية ترزح تحت وطأة السيطرة البريطانية التامة، فقولنا هذا سوف لن يكون من باب المبالغة كما يبدو لأول وهلة. فمن الناحية السياسية لا تزال هذه الأقطار مرتبطة ببريطانيا بصورة فعلية محكمة أكثر من ارتباطها بأية قوة أجنبية أخرى ... ومن الناحية الاقتصادية فإن الأقطار العربية هي جزء من الامبراطورية البريطانية الاقتصادية ...

إن الجزء الأعظم من حركة الاستيراد والتصدير الهام في المنطقة تتمركز مع بريطانيا ولما كانت المنطقة جزءاً من منطقة الباون الإسترليني فإن أقطار الشرق الأوسط قد تراكمت (أخرنت) في لندن مبالغ تعادل قيمتها بالبلايين دولار على شكل سندات قرض مالية وبالعملة البريطانية ... ماذا سيحدث لهذه المبالغ الضخمة وكيف سيتصفى حسابها سوف يتقرر في لندن وليس في القاهرة أو بغداد»[1].

ومما سبق ذكره قد يتضح جزئياً سبب التنافس الأمريكي البريطاني ويعكس تأزم العلاقات بين الأمريكان والإنكليز المتواجدين في الشرق الأوسط وكان من أهداف السياسة المشرفة على إدارة مركز تموين الشرق الأوسط في واشنطن حيث وصلت علاقاتهم داخل المجموعة إلى درجة التوتر الشديد بالتصادم وقد أدى إلى سوء العلاقات خاصة بين الطرفين ... من أن دوائر الولايات المتحدة الأخرى إلى جانب الخلاف ... ومن خلال ... والتقدم في المجالات الأخيرة والمختلفة ... مجالات المجالات من خلال دورها الكبير في إدامة ... مركز تموين الشرق الأوسط والذي وقعت مسؤولية العملية على عاتقها بين ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥[2]. إزداد اهتمام الحكومة والشركات والمؤسسات الأمريكية بأمور الشرق الأوسط وتداخلت مصالحها السياسية والاقتصادية فاكتشفت الحكومة الأمريكية مدى سيطرة بريطانيا على الأمور السياسية والاقتصادية دون أن تفسح المجال لحليفاتها لمشاركتها ولو جزئياً، كما أن المصالح والمؤسسات الاقتصادية والمالية الأمريكية وجدت في المنطقة العربية أسواقاً متلهفة للبضائع الأمريكية تحقق منها أرباحاً طائلة وتفتح لها آفاقاً جديدة في توسيع تجارتها ومصالحها الاقتصادية إلاّ أن هذه الأسواق تبدو مغلقة بوجه الأمريكان بسبب احتكار بريطانيا لتجارة بلدان الشرق الأوسط مما أدى إلى استياء وامتعاض من قبل جهات سياسية واقتصادية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية[4].

لذا فقد طالب المسؤولون ورجال الأعمال الأمريكان حكومتهم بالعمل الجدي والضغط على الحكومة البريطانية لكي ترفع الحواجز والموانع التي تعرقل تجارتهم مع كافة أقطار الشرق الأوسط وطالبوا حكومتهم بزيادة نسخ كمية الدولارات التي تقدم لبعض الأقطار العربية على شكل مساعدات أو قروض كي تشجعهم على زيادة تعاملهم التجاري مع المؤسسات والمصالح الأمريكية[5]. وقد رافق هذه المطالب نشاط واسع قامت به كبرى الشركات الأمريكية (شركات النفط بصورة خاصة والتي ركزت نشاطها في السعودية)، من اجل الفوز بنصيب أوفر من تجارة الشرق الأوسط الربحية خاصة بعد أن اختفت البضائع اليابانية والالمانية والايطالية بسبب الحرب، والتي ركزت فرعاً كبيراً في أسواق الشرق الأوسط فوجدت فيه المصالح والمؤسسات الأمريكية فرصتها الذهبية في إغراق هذه الأسواق بالمنتوجات والبضائع الأمريكية المتطورة ليس فقط لملء الفراغ وسد النقص الحاصل بسبب غياب منتوجات دول المحور، بل لمنافسة البضائع البريطانية والتي كانت تهيمن على أسواق المنطقة.

كما أن المؤسسات المالية والشركات الكبرى وجدت فرص ثمينة لاستثماراتها فاكتشاف النفط الغزير في المنطقة

---

(1) Speiser, *Op.cit.*, P. 134.

(2) Campbell J.C., *The Defense of the Middle East*, (New York, 1960), PP. 31-32.

(3) *Ibid*, P. 326.

(4) Agwari, M.S., *The U.S.A. and the Arab World 1945-1952*, (Aligarh, 1958), P. 90.

(5) *Baltimore Sun*, 15/2/1945.

العربية أثار اهتمام الأمريكان ودفع بهم إلى العمل لخلق موطأ قدم لهم رغم الموقف البريطاني. وقد جابهت هذه المصالح والشركات صاعب جة في محاولتها لاجتياز الصعوبات والعوائق القانونية والتي وضعتها بريطانيا في وجه المصالح غير البريطانية للوصول إلى أسواق المنطقة عامة والعراق بصورة خاصة حيث كان الموظفون البريطانيون المنتشرون في أجهزة الحكومة العراقية يقفون سداً منيعاً وحجر عثرة كأداء في طريق رجال الأعمال الأمريكان لمنعهم من منافسة أو مشاركة المصالح والمؤسسات التجارية والصناعية البريطانية في اقتحام احتكاراتهم للأسواق العراقية.

وقد بعث الوزير المفوّض الأمريكي هندرسون بتقرير مطوّل يشرح فيه أوضاع العراق والسيطرة البريطانية الكاملة على جوانب الحياة السياسية والاقتصادية فكتب يقول:

«رغم أن العراق يعتبر بلداً مستقلاً إسمياً، ولكن سوف يظهر من تحليل هذا التقرير بأن بريطانيا العظمى تمتلك جهازاً واسعاً ومحكماً يتألف من رعايا بريطانيون يعملون في العراق من أجل الحفاظ على المصالح البريطانية في كل ميدان من ميادين الحياة العراقية ولغرض توجيه سياسة العراق الداخلية والخارجية ضمن مسارات ثابتة في خدمة ورعاية مصالح الامبراطورية البريطانية»[1].

وبعد أن يشرح التقرير تاريخ حضارة وادي الرافدين وجغرافيته واحتلال البريطانيين له خلال الحرب العالمية الأولى وفرضهم سياسة الانتداب عليه وحصول العراق على الاستقلال الإسمي في أعقاب توقيع معاهدة ١٩٣٠ وتوضيح أبعاد هذه المعاهدة الجائرة والتي سمح بموجبها لاستمرار السيطرة البريطانية بشكل غير مباشر بوجود المستشارين والخبراء الإنكليز في كافة مناصب الدولة الحساسة بحيث تكون الكلمة الأخيرة للسفارة البريطانية في أخذ القرارات الهامة. ثم يتطرّق التقرير إلى الصراع الخفي بين الأمريكان والإنكليز من أجل الحصول على المكاسب الاقتصادية في العراق ويوضح التقرير أبعاد التنافس والتزاحم الأمريكي ـ البريطاني فيقول:

«يبدو واضحاً أن واحداً من أهم المهام الرئيسية لعمل أجهزة السيطرة البريطانية في العراق هو لمنع أية قوة كبرى أخرى (غير بريطانية) من الحصول على موقع أو مركز عسكري أو سياسي أو اقتصادي في داخل العراق. لقد سبق لفرنسا وإيطاليا والمانيا أن أظهروا رغبة في الغلغل للعمل في المنطقة، ولكن بريطانيا العظمى نجحت في إبقاء نفوذهم خارج حدود العراق.

وفي الوقت الحاضر يوجد قلق واضح في أوساط الرعايا البريطانيين المقيمين في العراق بسبب خوفهم من وجود مشاريعاً وأغراضاً اقتصادية واسعة لدى الحكومة الأمريكية في العراق. وفيما لو وضعت موضع التنفيذ فإن مركز الولايات المتحدة سيصبح قوياً ويتطوّر ليكون عاملاً مؤثراً في السياسة العراقية.

فمن ناحية يبدو أن الموظفين البريطانيين يعملون ما في وسعهم وباندفاع لمنع المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية من التغلغل داخل البلد في نفس الوقت فإنهم لا يجرؤن على القيام بإجراءات علنية (وخاصة في وقت الحرب) خوفاً من اعتبارها إجراء معادي لأمريكا والتي هي أهم حليف لبريطانيا ولهذا فإن مثل هذه الإجراءات التي تعمل على مقاومة اتساع رقعة التأثير السياسي والاقتصادي الأمريكي في هذه المنطقة تنفذ من قبل البريطانيين بشكل خفي وغير مباشر. وبناء على ذلك فإن وسائل الدعاية البريطانية تعمل جاهدة على إهمال وإغفال ذكر الولايات المتحدة وإنجازاتها لقد اعترف بعض أعضاء السفارة البريطانية وبصراحة (لكن بسرية) لبعض أعضاء السفارة الأمريكية بأن لديهم تعليمات من حكومتهم بضرورة معاطة الأمريكان بصورة طيبة وأن حكومتهم قد منعتهم من مهاجمة الأمريكان بأي شكل من الأشكال»[2].

---

(١) (USNA) 890G. United Stated National Archives (Washington D.C.), 00/695 dated 13/3/1944 Headerson (U.S.A Embassy (Baghdad) to State Department (Washingotn, D.C.).

(٢) *Ibid.*

وقد سبق وأن تبلّغت وزارة الخارجية الأمريكية بوجود أعمال تخريبية من قبل موظفين بريطانيين في العراق لعرقلة أعمال شركة النفط العراقية (IPC)، (والتي كانت لبريطانيا كما لفرنسا وأمريكا وهولندا ٢٣,٥ ٪ من أسهم الشركة)، لغرض إفادة وتطوير أعمال شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية (Anglo-Iranian Oi Company)، والتي تمتلكها بريطانيا لوحدها.

يقول تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المرسل إلى الوزير المفوّض الأمريكي في بغداد والذي عنوانه «حول التطورات الجارية والتي تمس المصالح الأمريكية في استخراج النفط في العراق والمناطق المجاورة» يقول التقرير:

«لقد علمت وزارة الخارجية (الأمريكية) من مصادر موثوقة بأن هناك سبباً يثير الشك وراء تدمير النفط والتجهيزات العائدة لشركة النفط العراقية في منطقة الموصل بأن هذا العمل التخريبي قد نفّذ بدفع من شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية وتعتقد هذه المصادر الموثوقة بأنه لا يوجد أي سبب عسكري يدعو لتدمير هذه الآبار وأجهزة الحفر ـ حيث قد دمّرت هذه الآبار من قبل الجيش البريطاني تحت الإدّعاء أن هناك قضايا عسكرية وأمنية تستلزم تدميرها بينما الحقيقة أنها قد دمّرت لفائدة شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية لغرض القضاء على منافس تجاري. كما أن نفس المصادر تخشى أن تكون العشرة آلاف ـ إلى ١٢ ألف طن ـ من أدوات الحفر والعائدة لشركة نفط العراق والتي سيطر عليها الجيش البريطاني قد قام بذلك مدفوعاً بتأثير شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية وقد شحنت أدوات الحفر من البصرة إلى جهة غير معلومة وتستعمل الآن من قبل شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية وسوف لن تعاد إلى شركة نفط العراق. علمًا أن حالات تنافس تجاري كتدمير آبار نفط غنية جداً قد تكرّرت أيضاً في قطر.

لقد تبلغنا أن في نية شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية مد أنابيب نفط من عبادان وعبر العراق وفلسطين إلى البحر الأبيض المتوسط مما سيزيد من تقوية مركز هذه الشركة (١).

وبعد مرور فترة قصيرة بعثت السفارة الأمريكية بعض المسؤولين البريطانيين لعرقلة تصدير البضائع الأمريكية وتفويت الفرص على المصانع الأمريكية لتسويق منتوجاتها فقد ذكر التقرير أن العقيد البريطاني بيليس (P. Bayliss)، مدير الإستيراد العام في وزارة التموين العراقية والدكتور بيلي (Bailey)، ممثل بريطانيا في مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة يعملان سوية على عدم السماح لتصدير البضائع الأمريكية وخاصة المنسوجات القطنية إلى العراق (٢) وإنهما يشيعان (من طرف خفي) بأن ليس للشركات والمصانع الأمريكية رغبة في دخول الأسواق العراقية.

وقد اتصل الكوماندر الأمريكي جاكسون (Commander R. G. Jackson)، مدير عام مركز تموين الشرق الأوسط بالدكتور بيلي والذي نفى هذه الاتهامات (٣) كما أرسلت نسخة من هذا التقرير إلى السفارة الأمريكية في بغداد، وعلى أثرها أجرى هندرسون الوزير المفوّض الأمريكي اتصالات مكثّفة برجال الحكومة العراقية واجتمع بوزير الخارجية ووزير التموين وكالة أرشد العمري ونقل له فحوى تقرير السفارة الأمريكية في

---

(١) USNA 890G. 6363/378 dated 12/1/1943. S. Walla (State Department (Washington, D.C.) to U.S. Embassy, (Baghdad)).

(٢) رغم وجود نقص كبير للمنسوجات والأقمشةالقطنية والصوفية بين أوساط الشعب العراقي حيث كانت الأقمشة توزع بالتنتين من قبل وزارة التموين وقد اضطر بعض أبناء الشعب العراقي إلى ارتداء ملابس مصنوعة من مادة الجنفلساص (الكونية) خلال سنين الحرب. ولم تحل أزمةالنقص في الأقمشة إلى حين انتهاء الحرب.

(British Public Records), (Foreign Office Records), (London, England) F0371/40042/E3640 dated 8/6/1944.

Cornwallis to Eden.

British Embassy (Baghdad) to S/S Foreign Office (London).

(٣) USNA 890G. 24/142 dated 20/4/1944 U.S. Embassy (Baghdad) to State Department (Washington D.C.).

القاهرة ونوّه له بما يشبه الاحتجاج من «عدم تعاون مدير الاستيراد العام العقيد بيليس مع المصالح والمؤسسات الأمريكية ولعدم فسحة المجال أمام هذه المصالح لتلعب دورها في العاراق» [١].

وقد جاءت هذه الشكوى بمكانها حيث كان أرشد العمري على خلاف حاد مع العقيد بيليس وكان ينتظر الفرصة الملائمة لإبعاده عن منصبه. وفعلاً فقد استدعى أرشد العمري العقيد بيليس وحذّره من تصرفاته وعناده وأنذره بأنه سوف يجبره على التخلي عن منصبه في حالة استمراره بسلوكيته وتزمته وقد شعر العقيد بيليس ـ بتقرير رفعه إلى السفارة البريطانية ـ بأن أرشد العمري كان مدفوعاً من قبل جماعات مختلفة وحسب قوله أن (أرشد العمري) مرهون بوعود يجب أن يحققها لمن ساندوه وأيدوه في طرحي أرضاً والذي يجب أن ينفذ بصورة دراماتيكية مثيرة [٢]. وبعد فترة قصيرة من الإنذار الموجه لبيليس ـ قابل أرشد العمري السفير البريطاني السير كورنواليس وقدّم له شكوى حول «تصرفات العقيد بيليس وعدم تعاونه مع المسؤولين العراقيين واشتراكه في مكائد ومناورات عديدة ـ ورغم تنبيه العقيد بيليس بتعديل سلوكه فإنه استمر في سلوكيته وغيه ـ لذا فقد أصرّ الوزير العراقي على الاستغناء عن خدماته [٣].

وفعلاً أصدر وزير التموين أمراً وزارياً بالاستغناء عن خدمات العقيد بيليس مدير الإستيراد العام يوم ١٩٤٤/٧/٩ (وقد دفعت له رواتبه إلى حين اليوم المحدد لانتهاء عقده مع الحكومة العراقية [٤]، ١٩٤٤/١١/٢٢ بناء على اتفاق بين العمري وكورنواليس)، وبذلك تكون السفارة الأمريكية قد أزاحت عقبة كأداء أمام وصول البضائع الأمريكية للأسواق العراقية وفسحها المجال للمنافس «الحر» مع البضائع والمؤسسات الإنكليزية والتي كانت تهيمن على الأسواق العراقية ومجمل الاقتصاد العراقي منذ سنين طويلة.

وقد لا يكون من باب الصدفة أيضاً الإستغناء عن خدمات المستشار الإنكليزي سي. جي. أدموندس (C. J. Edmopds)، والذي كان يعتبر من أقوى وأوسع المستشارين البريطانيين حنكة ونفوذاً واطّلاعاً على أوضاع العراق الداخلية السياسية والاجتماعية وحيث كان قد أمضى في العراق ما يقارب الثلاثين عاماً [٥].

إن هذا التحول البطيء بعيداً عن سيطرة بريطانيا التامة واستحوازها على سير الأمور في العراق رافقه تقرّب واضح باتجاه الحكومة الأمريكية وسفارتها في بغداد ـ خاصة بعد منتصف عام ١٩٤٤ وبعد مرور عدة سنوات على الحرب المضطرمة عندما ظهر واضحاً من الحرب قد أنهكت بريطانيا بصورة شاملة وبدأت أمريكا تبرز وكأنها الدولة الوحيدة المنتصرة في الحرب وهي على أقوى ما يكون عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ولم يعد يخفى على أحد اعتماد بريطانيا على المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لتسيير أمور الحرب وتقوية سيطرتها ومستعمراتها ومناطق نفوذها. وقد كانت هذه المرحلة نهاية دور بريطانيا العظمى وبداية مرحلة بريطانيا العجوز!.

وقد انعكست هذه التطورات على الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق بصورة واضحة لا تقبل الشك فأخذ رجال الأعمال (التجّار) العراقيين ينظرون إلى حكومة الولايات المتحدة لتلعب دوراً أوسعاً في المجالات السياسية والاقتصادية ويشجعون التنافس الأمريكي ـ إن لم نقل المزاحمة الأمريكية ـ لحكومة ومنتوجات بريطانيا وظهر واضحاً ـ وقد يكون بدفع خفي من أمريكا أو كنتيجة طبيعية لتغيير مجرى الأمور ـ أن نوري السعيد ـ معتمد بريطانيا وخادم مصالحها الأمين ـ قد استنفذ كل طاقاته ونفوذه في خدمة المجهود الحربي البريطاني وفي القضاء على مناوئيها من العناصر

---

(١) USNA 890G. 24/7-944 dated 9/7/1944 U.S. Embassy (Baghdad) to State Department (Washington D.C.).

(٢) *Ibid.*

(٣) *Ibid.*

(٤) *Ibid.*

(٥) F0371/45302/E2177 dated 19/3/1945 Cornwallis British Embassy (Baghdad) to S/S foreighn office (London).

الوطنية منذ فشل حركة مايس ١٩٤١، التحررية وإلى يوم تقديم استقالته مجبراً في ٢٤ مايس ١٩٤٤. وقد وصل به الحد إلى الاختلاف العلني مع الوصي عبد الإله الذي بدأ يظهر مزاجاً شخصياً وشبه استقلالية (غير معتادة) عن بريطانيا ونوري السعيد في تسيره سياسة الدولة وأخذ يميل بعض الشيء إلى الولايات المتحدة الأمريكية [١].

وقد صعد الوصي الخلاف مع نوري السعيد وضغط عليه لتقديم استقالته وكلّف حمدي الباجة جي ف ١٩٤٤٠٦٠٤ لتأليف الوزارة الجديدة والتي سمّيت «بوزارة الوصي» لأن عبد الإله والذي اختار معظم أعضائها [٢].

وقد تشجعت السفارة الأمريكية لهذا التغيير في اتجاه السياسة العراقية لصالح حكومتها حيث تقوى مركز الحكومة الأمريكية في عموم أقطار الشرق الأوسط بينما انحسر نفوذ بريطانيا وفي العراق لمست السفارة الأمريكية بصورة واضحة السيطرة البريطانية على حكومة العراق حيث لم تكن تشكيلة وزارة حمدي الباجة جي الجديدة موالية لبريطانيا ١٠٠ / ـ كما جاء استبعاد نوري السعيد ـ ولو مؤقتاً ـ عن المسرح السياسي ليؤكد بوادر التحول ـ أما على الصعيد الشعبي فإن السفارة الأمريكية كانت على علم بمدى مناوئة وكره جماهير الشعب للسياسة البريطانية وقد أظهرت هذه النزعة في تقاريرها خلال حركة مايس ١٩٤١ وما بعدها.

وقد ازدادت مطالبة الأحزاب والحركات الوطنية ـ بسبب قرب نهاية الحرب ـ بإطلاق الحريات الديمقراطية ومزاولة العمل السياسي العلني وإنهاء الأحكام العرفية في نفس الوقت الذي كانت تطالب فيه بإنهاء السيطرة البريطانية على الأوضاع في العراق وانتهاج سياسة وطنية عربية متحررة. وإزاء هذا الضغط الشعبي الواضح ـ وبموافقة السفارة البريطانية في بادىء الأمر اعترافاً منها بالأمر الواقع ـ قام الوصي بمحاولات لاسترضاء جماهير الشعب وتخفيض حدة النقمة الشعبية وذلك بالإبتعاد عن نوري السعيد والسفارة البريطانية ومحاولة التقرّب من الحكومة الأمريكية والتي كانت تلاقي قبولاً أكثر من الحكومة البريطانية حيث لم تكن مواقفها العدائية ضد العرب والمناصرة للصهيونية معروفة بعد بين الأوساط الشعبية ـ وكانت الدعايات الأمريكية الواسعة خلال سنين الحرب، وذلك بإعلانها أنها تؤمن بمبادىء الحرية والعدالة والديمقراطية وحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة وإعلانها لمبادىء ميثاق الأطلس الإنسانية (Atlantic Charter). والذي لاقى تأييداً وقبولاً حسناً لدى معظم الأوساط والحركات الوطنية والعربية لذا فإن الوزير المفوّض الأمريكي في بغداد أخذ يستحث الحكومة بصورة جدية للإستفادة من الموقف المتحرك والعمل على التدخل في شؤون العراق السياسية والاقتصادية واستغلال الفرص المتاحة وملأ الفراغ الذي بدأت تتركه بريطانيا بسبب ضعفها من جهة وبسبب تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة عامة وفي العراق خاصة نتيجة الحرب العالمية الثانية.

فكتب الوزير المفوّض تقريراً مفصّلاً لحكومته يشرح فيها أوضاع العراق ويبيّن وجود الفرص والمجالات الواسعة أمام المنتوجات والمؤسسات الصناعية الأمريكية وأمام الحكومة الأمريكية للتغلغل في الأسواق العراقية والسيطرة على الاقتصاد العراقي.

نقتطف هنا بعض فقرات هذا التقرير:

«إني أعتقد أننا (حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) رغم عدم طموحنا في إزالة التأثير البريطاني من منطقة الشرق الأوسط بصورة تامة، فمع ذلك فإن الوقت قد حان من أجل أن نلعب دور الشريك النشيط في تطوير هذا الجزء من العالم»...

«وإني أعتقد أن ليس من باب الإجحاف بالحق إذا قلت بأن أغلبية الخبراء البريطانيين العاملين في العراق كون همهم الوحيد هو إبقاء مركز بريطانيا المهمين على هذا الجزء من العالم بدلاً من تحسن وتطوير حال سكانه...

---

(١) USNA 890G. 00/11-344 dated 3/11/1944 Henderson U.S. Embassy (Baghdad) to State Department (Washingotn D.C.).

(٢) F.O371/45302/E608 dated 9/1/1975 Cornwallis, British Embassy (Baghdad) to S/S Foreign Office (London).

«بإمكان العراق أن يصبح واحداً من أغنى بلاد الشرق الأوسط فإن حوض نهري العراق العظيمين ـ دجلة والفرات ـ فيما لو استغلت استغلالاً جيداً فإن مساحة الأراضي الزراعية ستفوق مساحة وادي النيل، كما يمكن تجهيز طاقة كهربائية وفيرة ورخيصة. إذا أصبح العراق حديثاً ومتطوراً فإنه يمكن أن يستوعب ٢٠ مليون نسمة وبمستوى معاش عال بدلاً من عدد نفوسه الحالي، والبالغ أربعة أو خمسة ملايين نسمة والذين يعيشون في فقر مدقع وبؤس شديد.

وبعد أن يقدم الوزير المفوّض الأمريكي خطوطاً عريضة لمجمل الخطوات والمشاريع المالية والاقتصادية التي يمكن بها لحكومة الولايات المتحدة القيام بها لمساعدة العراق يختتم تقريره فيقول:

سوف نتمكن بصورة فعّالة وللأبد إنهاء الاحتكار والهيمنة البريطانية على هذا الجزء من العالم حيث أن السياسة البريطانية ـ خلال سنين الحرب ـ وإن كانت مغطاة بالسكر والحلوى فإنها كانت تعمد إلى جعل الولايات المتحدة وسفارتها مجرد متفرجين واقفين على الهامش»[1].

وفي نهاية عام ١٩٤٤ تأكدت حقيقة محاولة تقرب الحكومة العراقية نحو حكومة الولايات المتحدة وتحرّكها بعيداً عن التأثير المباشر للسفارة البريطانية وقد شعرت الأوساط السياسية عامة والسفارة الأمريكية بصورة خاصة وبذلك بدا واضحاً أن حكومة حمدي الباجة جي والوصي نفسه تسعى للحصول على حيّز أوسع ومجالاً أكبر للمناورة السياسية وخلق الشكوك حول كونهم يأتمرون بأوامر السفارة البريطانية وكان هذا التصرف نتيجة تخوّف الساسة العراقيين والطبقة الحاكمة بالذات من الموقف السياسي الجديد حيث أصبحت لديهم القناعة أن تنفيذ أوامر السفارة البريطانية والمستشارين البريطانيين لم يعد يضمن لهم مستقبلهم السياسي وتبقيهم في كراسي الحكم، بل على العكس فبالإضافة إلى أنه يجلب لهم العداء من معظم طبقات الشعب فإنه قد يضر بعلاقتهم مع الوصي عبد الإله والذي ينحاز إلى الأمريكان بصورة لا تقبل الشك. وقد كتب الوزير المفوّض الأمريكي تقريراً إلى حكومته يؤكد هذه الظاهرة ويشرح التطورات الجديدة في سياسة الحكومة العراقية وأبعادها فكتب يقول:

«إن الحكومة (الوزارة) العراقية التي جاءت إلى دست الحكم في أوائل حزيران تنهج منهجاً فيه أكثر استقلالية تجاه البريطانيين من حكومة نوري السعيد التي سبقتها في الحكم. ونجد دلائل هذه السياسة المستقلة نوعاً ما في الأسلوب الذي تتبعه الحكومة الحالية في سياستها الخارجية وفي طريقة تعاملها مع المستشارين البريطانيين وفي معالجتها للمشاكل الاقتصادية. كذلك في معاملتها للصحافة المحلية وفي مجالات وأنشطة مختلفة أخرى. لقد أعرب عدد من أعضاء الحكومة الحالية في عدة مناسبات ـ خلال الأشهر القليلة الماضية للسفارة البريطانية بتفضيلهم تقديم الإستقالة من الحكم بدلاً من الانصياع لرغبات وأوامر السفارة البريطانية والمستشارين البريطانيين.

إن الحكومة العراقية الجديدة قد أظهرت وتظهر رغبة جدية وفعلية في اطلاع الحكومة الأمريكية وبشكل واسع ودقيق على تطورات الأوضاع الداخلية والخارجية والمشاكل التي تجابهها. وقد أخبرني وزير الخارجية بصورة سرية ومن باب الثقة بأن مثل هذا التوجه قد قوبل بإعراب السفارة البريطانية عن استيائها لهذه الخطوة.

إن الطريقة الجديدة والتي يتبعها المسؤولون والموظفون العراقيون هي أن يقوموا بدراسة المقترحات التي تقدمها السفارة البريطانية قبل أن يضعوها موضع التنفيذ. وقد جاء هذا الأسلوب الجديد ـ باعتقادي ـ نتيجة الشعور المتزايد لدى هؤلاء المسؤولين أن في حالة اتباعهم لسياسة موالية للنهج البريطاني فإنهم سيفقدوا شعبيتهم ونفوذهم حتى بين زملائهم وبين أعضاء البرلمان ومع كل المجموعات التي تمتلك نفوذاً سياسياً وحتى مع الوصي نفسه وقد أصبحوا يعتقدون أن الحكومة البريطانية أصبحت غير قادرة على دعمهم بصورة أكيدة ودائمة حيث يوجد انطباع سائد في بغداد أن نوري

---

(١) USNA 890G.50/9-2044 dated 20/9/1944 Henderson, U.S. Embassy (Baghdad) to State Department (Washington, D.C.).

السعيد ـ نتيجة تنفيذه لتوجيهات السفارة البريطانية قد خلق له أعداء كثيرون وعندما اجتمع أعداؤه لإسقاطه فإن الحكومة البريطانية فضّلت إزاحة نوري السعيد عن الحكم بدلاً من مواجهة القوى المتحالفة والمعارضة له.

وفي بداية عام ١٩٤٤ ساعدت الحكومة البريطانية على إحداث تغيرات في الدستور العراقي والتي منحت الوصي صلاحيات واسعة، عندها كانت الحكومة البريطانية تعتقد أنها ـ من خلال سيطرتها وتأثيرها على الوصي ـ تستطيع الحصول على أداة طيّعة لتسير الحكومة العراقية وفقاً لمصالحها والقضاء على مناوئيها ولكن الوصي قد خيّب آمال البريطانيين فهو يسمح لمزاجه الشخصي في اختيار أعضاء الحكومة فأخذ يبعد ويهمل شخصيات سياسية معتمدة من قبل السفارة البريطانية. بينما يقرّب أشخاصاً آخرين لا ترضى عنهم السفارة البريطانية أو المستشارين البريطانيين. لقد بدأ السياسيون العراقيون يشعرون أن الحصول على رضى الوصي هو في نفس أهمية الحصول على رضا السفارة البريطانية ولهذا نجدهم الآن يأخذون موافقة البلاط واستشارته قبل تنفيذ مقترحات وتعليمات السفارة البريطانية [١].

لم تمضي إلاّ أسابيع على تقرير السفارة الأمريكية والتي حلّل فيها الوزير المفوّض سياسة الحكومة العراقية الجديدة ومحاولتها للتخفيف ـ ولو لبعض الشيء ـ من الهيمنة البريطانية وتشتت الحكومة العراقية لإشارك الولايات المتحدة كمركز قوي جديد له فاعليته وتأثيره في التطورات السياسية الجارية في المنطقة عامة والعراق خاصة حين اتصل وزير الخارجية أرشد العمري بالوزير المفوّض الأمريكي ليقدم له «دعوة رسمية» للتدخل في الشؤون العراقية ويحثه على منافسة بريطانيا في الميادين السياسية والاقتصادية «لكي لا يصبح العراق ـ بعد انتهاء الحرب ـ تحت سيطرة قوة عظمى واحدة فقط».

وقد كتب الوزير المفوض الأمريكي تقريراً يتضمن ملاحظاته حول مقابلته وأحاديثه مع وزير الخارجية العراقي وأرفق به نصوصاً من حديث الوزير العراقي نقتبس هنا بعض فقرات من هذا التقرير:

يقول الوزير المفوض الأمريكي:

«يطمح وزير الخارجية العراقي بأن تكون العلاقات بين العراق والولايات المتحدة بنفس المستوى (بقدر ما تسمح به الظروف) لعلاقات العراق مع بريطانيا».

ثم يقول:

«من خلال أحاديث الوزير العراقي يظهر جلياً أن الحكومة العراقية تواقة ومتلهفة لأن تلعب حكومة الولايات المتحدة دوراً فعّالاً ومؤثراً في المنطقة وأن لا تعتبر العراق مجرد رقعة أرض واقعة ضمن منطقة نفوذ وسيطرة قوة عظمى أخرى».

ونسجل هنا فقرات من حديث وزير الخارجية العراقي:

«يوجد شعور بين أفراد الطبقة السياسية (الطبقة الحاكمة) العراقية ومنذ عدة سنوات بأن تمتين العلاقات بين العراق والولايات المتحدة هي ضرورة ماسة من أجل تحقيق التقدّم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في هذه المنطقة.

لقد تردد أعضاء الحكومة السابقة في أخذ خطوات كونكرتية ثابتة لتقوية العلاقات بين البلدين خوفاً من التسبب في استياء البريطانيين، أما الحكومة الحالية ففي نفس الوقت الذي تعمل فيه على تطوير علاقات ودية مع بريطانيا فإنها مصممة على اتباع سياسة ثابتة لتقريب العراق إلى الولايات المتحدة».

ثم قال الوزير العراقي:

«إن علاقات العراق وبريطانيا مبنية على أساس معاهدة (١٩٣٠) والتي تعطي لبريطانيا موقعاً مهمّاً وأكيداً كما تمنحها امتيازات عديدة مقابل التزامات تتعهد بها بريطانيا للعراق، فرغم عدم وجود معاهدة مماثلة بين العراق وأمريكا لكي تعطي لأمريكا موقعاً وامتيازات مماثلة لتلك التي أعطيت لبريطانيا بموجب نصوص معاهدة ١٩٣٠ وملحقاتها فإن الحكومة العراقية ترغب في تمتين

(١) USNA 890G.00/11-344 dated 3/11/1944 Henderson, U.S. Embassy (Baghdad) to State Department (Washington, D.C.).

أواصر العلاقات المتينة بين البلدين وتشعر أن العلاقات القوية النابعة من روح الاختيار والمبنية على أساس المصالح المتبادلة والنوايا الحسنة هي ـ في أغلب الأحيان ـ أحسن وأغزر إنتاجاً من تلك العلاقات المفروضة والمحددة بإطار معاهدة رسمية. لذا فإن الحكومة العراقية تأمل أن تجد في العراق ـ بعد انتهاء الحرب ـ رجال أعمال أمريكان ومؤسسات وشركات وخبرات تقنية أمريكية كما أنها تأمل من شركات الخطوط الجوية الأمريكية أن تستعمل المطارات العراقية وكذلك شركات الملاحة والبواخر الأمريكية أن تستفاد من موانىء العراق البحرية».

وقد أنهى وزير الخارجية محادثاته مع الوزير المفوض الأمريكي بكشفه لسر دارت مناقشته في مجلس الوزراء العراقي فقال:

«سيحتوي خطاب العرش (الذي سيلقيه الوصي يوم ٢ كانون الأول ١٩٤٤ عند افتتاح البرلمان)، إلى الإشارة المعتادة بكون بريطانيا حليفة العراق وإلى أهمية تطوير العلاقات بين العراق وبريطانيا وبلدان العالم الأخرى الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ولقد كانت رغبة أعضاء الحكومة (الوزارة) في ذكر إسم الولايات المتحدة بالذات أسوة ببريطانيا العظمى، ولكن وبعد مناقشات طويلة تقرر عدم ذكر الولايات المتحدة لما قد تجلبه هذه الخطوة الجديدة من خوف وشكوك ودعايات وردود فعل سلبية نحن في غنى عنها في الوقت الحاضر وقد تسيء إلى العلاقات بين بلدينا بدل أن تحسّنها. ترغب الحكومة العراقية أن تعلم حكومة الولايات المتحدة بأنها تعتبر تحقيق وتطوير العلاقات الوثيقة بين البلدين هو من الأهداف الأساسية لسياسة العراق الخارجية»[1].

رغم أن المحادثات جرت بين الوزير العراقي والوزير المفوض الأمريكي على انفراد وفي جو تسوده السرية فإن السفارة البريطانية قد علمت بصورة لا تقبل الشك برغبة الحكومة العراقية الجديدة بتحسين وتمتين أواصر علاقاتها مع حكومة الولايات المتحدة وعلى حساب المصالح البريطانية ورغم أنها لم تكن راضية كل الرضا عن هذا التقدّم في العلاقات والخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية في التقرّب للسفارة الأمريكية فإن السفارة البريطانية لم يعد بمقدورها إيقاف هذه الاتصالات خوفاً من إثارة الأمريكان وانزعاجهم وتجنّباً لخلق المشاكل بين بريطانيا وأمريكا حليفتها وممولها التي لا غنى لها عنها خاصة تحت ظروف الحرب القاسية والتي لم تنتهي بعد بصورة رسمية كما أن السفارة البريطانية كانت أعرف من غيرها في تدهور موقع بريطانيا السياسي والاقتصادي في المنطقة وأنها لم تعد بتلك القوة العظمى وأن الحرب قد خلقت قوتين عظيمتين لا ثالث لهما وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واللذين بدأ يحتلان مواقع الدول العظمى المنهارة كبريطانيا وفرنسا والمانيا، لهذا فإن السفير البريطاني ـ كما يظهر من تقاريره لعام ١٩٤٥ ـ قد سلم بالأمر الواقع فكان يذكّر حكومته بأنه يتوقع ازدياد النفوذ الأمريكي والروسي في المنطقة العربية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص وأن على بريطانيا اتباع سياسة جديدة لضمان مصالحها في العراق وكان دائمًا يحاول أن يستجمع ما تبقّى لدى بريطانيا من النفس الاستعماري لإبقاء سيطرتها ووجودها في العراق لأجل تأخير عملية انهيار الكيان الامبراطوري وترك الساحة العربية لأمريكا وروسيا لوحدهما.. أرسل السفير البريطاني تقرير يشرح فيه ظروف العراق الجديدة فكتب يقول:

«يتمتع العراقيون ـ في الوقت الحاضر ـ بظروف طيبة ومسرة وذلك بسبب تقرّب الأمريكان لهم ومحاولتهم لخطب ود العراقيين وكسب حبهم. ومن المحتمل أن الروس سيفعلوا ذات الشيء في القريب العاجل حال افتتاح السفارة السوفياتية في بغداد.

كما وأن العراقيون يشعرون هذه الأيام بأن لهم موقعاً مهمًا في أحداث العالم السياسية وأنهم ما عادوا يعتمدون علينا وبأنهم تابعين لنا كما كانوا في الماضي. إنهم يتابعون بدقة أسلوب تعاملنا مع الأقطار المجاورة وأنهم يلاحظون بسرعة ويستذكرون تصرفنا عندما نفضل معاملة الآخرين عليهم.

تحت مثل هذه الظروف، يفرض فينا أن

---

(١) USNA 890G.00/1-344 dated 25/11/1944 Henderson, U.S. Embassy (Baghdad) to State Department (Washington D.C.).

لا نتصرف وكأن كل شيء تحت سيطرتنا ورهن تصرفنا كما كان في الماضي. كما يجب علينا أن نعمل بهمة ونشاط لكي نحافظ على موقفنا السياسي المتميز (المهيمن) والذي كنا قد كسبناه عبر السنين في سياستنا وتحركنا يجب أن نتذكر أن العراقيين قد نموا وكبروا ويجب أن نعاملهم معاملة البالغ سن الرشد. كما يجب أن نستفاد من الفرص المربحة واللامحدودة المفتوحة أمام المؤسسات الاقتصادية البريطانية ولا ننسى أبداً أننا في منافسة شديدة مع أمم أخرى [١].

كما أن السفير كورنواليس قد استمر على تنبيه وتذكير حكومته إلى أهمية العراق الاستراتيجية والاقتصادية وعمل على حثهم بعدم التفريط بسيطرتهم على العراق وضياع مصالحهم وإفساح المجال للدول الأخرى ـ ويقصد أمريكا بالذات ـ للإستفادة من الثروات الغنية.

فكتب مخاطباً وزير خارجيته ما يلي:

«لو لم يكن العراق مهم جداً بالنسبة لنا لكان من مصلحتنا أن نتركه ونرحل، ولكن الحقيقة أن العراق في غاية الأهمية فبالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي ونفطه الغزير ومواصلاته ـ فلدينا سبب ثالث يضاف إلى دفعنا بعدم الإستغناء عن العراق وذلك بتزايد الاهتمام والتواجد الذي تظهره الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط بحيث لم نعد لوحدنا في الساحة [٢].

وقد رافق نشاط السفارة الأمريكية السياسي نشاط ملحوظاً في المجالات الاقتصادية حيث بدأت تتصل بالتجار والشركات ورجال الأعمال العراقيين وتطلعهم على المنتوجات والبضائع الأمريكية وتشجعهم على استيراد مختلف البضائع المصنّعة التي ستجد في العراق أسواقاً رائجة كالسيارات والأدوات الكهربائية والمنزلية كما تشجعهم مقابل ذلك على تصدير المنتوجات العراقية (الزراعية والحيوانية) كالجلود والتمور إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شهد عام ١٩٤٥ حركة دؤوبة لفتح أبواب العراق لاستيراد المنتوجات والبضائع الأمريكية وبشكل لم يسبق له مثيل. ففي بداية عام ١٩٤٥ وجهت الدعوة إلى غرفة تجارة بغداد لحضور المؤتمر العام لغرف التجارة الأمريكية الذي انعقد في نيويورك ـ وقد عقدت مباحثات بين أعضاء الغرفة التجارية العراقية وممثلي المؤسسات الصناعية والمالية الأمريكية ونظموا لهم زيارات لبعض المدن الأمريكية والإطلاع على الحياة الأمريكية مما ترك انطباعاً حسناً لدى أعضاء الغرفة التجارية وأخذوا ـ عند رجوعهم للعراق ـ يثون الدعاية للمصنوعات الأمريكية ويشجعون تعاملاً أوسعاً مع المؤسسات والشركات الأمريكية ـ مما أزعج وأقلق ـ السفارة البريطانية ـ ودفع بالسفير البريطاني لأن يكتب تقريراً يصرّح فيه ما يروّجه أحد التجار العراقيين وهو (عبد الهادي الجلبي) من دعاية حسنة للأمريكان فيقول «يظهر أنه (الجلبي) ـ بدون سبب ـ مقتنع بفائدة التجارة مع أمريكا. إن من الأفضل للعراقيين التوجه نحو أمريكا لشراء البضائع الكمالية كالراديو والثلاجات والسيارات. يظهر أن الأمريكان يرغبون في شراء التمور العراقية وفعلاً فقد اتصلت بهم شركة فورد لعقد صفقة لشراء آلاف الأطنان من التمور. وحسبما يقول عبد الهادي الجلبي فإن الأمريكان قد استاءوا من طريقة احتكار البريطانيين لتجارة التمور العراقية خلال الحرب. أنه من المؤسف أن تنشر تصريحات عبد الهادي الجلبي السلبية والتخريبية في الصحف المحلية وفي أماكن عامة أخرى مما أعطى انطباعاً مؤكداً ـ وبشكل مدهش من عدم الإدراك ـ باحتمال توسيع التبادل التجاري بين العراق وأمريكا والذي أثار بدوره توقعات جدية حول حصول العراق على تسهيلات مصرفية وأرصدة بالعملة الأمريكية (الدولار)» [٣].

---

(١) F.O.371/45032/E608 dated 9/1/1945 Cornwallis, British Embassy (Baghdad) to S/S Foreign Office (London).

(٢) F.O.371/45302/E2431 dated 30/3/1945 Cornwallis, British Embassy (Baghdad) to S/S Foreign Office (London).

(٣) F.O. 371/45302/E2177 dated 19/3/1945 Cornwallis, Brtish Embassy (Baghdad) to S/S Foreign Office (London).

في هذه الفترة أيضاً ظهرت مقالات وتقارير وتصريحات، على صفحات الجرائد المحلية والتي تدعو إلى توسيع التجار العراقية ـ الأمريكية وكسر طوق الاحتكار البريطاني على الأسواق والمنتوجات العراقية. فقد نشرت جريدة «صوت الأهالي» مقالة مترجمة كتبها فردريدريك وأيفنت ـ مستشار القسم الاقتصادي في وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان «قيد التجارة في الشرق الأدنى (الأوسط)» أشار فيها إلى عزم الولايات المتحدة على متابعة عنايتها باقتصاد الشرق الأوسط بعد الحرب، وأشار كاتب المقال إلى «تكاثر الطلب لكل نوع من بضائع واحتياجات سكان الشرق الأدنى لإنتاج المعامل الأمريكية وقال إن درجة الإزدياد في صادراتنا تتوقف إلى حد كبير على رغبة الولايات في قبول الحاصلات الأجنبية.

وعلّقت الصحيفة على تلك المقالة بقولها:

«إن ما يهم العراق كثيراً أن تتوسع علاقاته التجارية مع الدول الأخرى فيصدّر إليها محصولاته ويستورد منها حاجاته ـ وعلى هذا الأساس نرى أن من مصلحة العراق تنظيم تجارته مع الولايات المتحدة ووضع الخطط لتوسيعها من الآن، فهو يرحب بعزم تلك البلاد على عنايتها بهذه الناحية لأن الولايات المتحدة تعتبر مصدراً هاماً لتصدير الآلات الزراعية والصناعية والميكانيكية والسيارات وتوابعها والبضائع الكهربائية وغيرها من البضائع التي يجب على الحكومة العراقية تسهيل استيرادها من المصادر التي ينتظر أن تجهزنا بها بسرعة كالولايات المتحدة.

وفي تموز ١٩٤٥ أعلنت وزارة التجارة الأمريكية أن صادرات العراق التجارية ينبغي أن تجد لها سوقاً رائجة في الولايات المتحدة الأمريكية في حين ينبغي مد العراق ـ في الوقت نفسه ـ بفيض منتظم من الدولارات واستطرد بيان وزارة التجارة قائلاً: إن صادرات العراق إلى الولايات المتحدة لا يعوقها أبداً قيود التعريفة الجمركية، فالتمر والصوف الخام والجلود المدبوغة من المنتجات التي يمكن إرسالها إلى السوق الأمريكية [1].

إن هذه المقالات والتصريحات الرسمية كانت موجهة إلى الحكومة العراقية وإلى التجار العراقيين لتشجيعهم على توسيع عمليتي الاستيراد والتصدير بين العراق والولايات المتحدة والتي لاقت قبولاً واسعاً في مختلف الأوساط العراقية وحتى الأوساط الوطنية والتي استغلت مسألة توسيع التبادل التجاري بين العراق وأمريكا لكسر طوق الاحتكار البريطاني وإضعاف السيطرة البريطانية على أوضاع العراق الاقتصادية والسياسية أيضاً. ففي مقالة نشرت في يوم ١٩٤٦/٢/٢٠ تحت عنوان «المحاصيل العراقية والشركات الأجنبية» هاجمت منه جريدة صوت الأهالي وسيطرت الشركات الأجنبية على تجارة (تصدير) المحاصيل الزراعية والتي يجبر المزارع العراقي على بيعها بأسعار منخفضة في حين تقف الحكومة العراقية موقف المتفرّج وانتهت المقالة بالقول:

«يجب كسر طوق الشركات الأجنبية وتدخل الحكومة في عملية التصدير وذلك بتوفير وسائل الشحن كما أوصت بتقوية لجنة ـ الحبوب وتحسين نوعية الحبوب والتمور وكذلك الأصواف والأقطان وسائر المحصولات الزراعية الأخرى وعدم التقيد بالشركات الأجنبية عند تصديرها. أعقبتها يوم ١٩٤٦/٢/٢٨ بنشر مقالة أشد لهجة وأوضح هدفاً وتحت عنوان «إعادة تنظيم تجارة العراق الخارجية وما تتطلبه من التدابير» قالت فيها:

«نطالب بعدم حصر تجارة العراق ببلدان معينة، وإما يجب تأمين التعامل التجاري مع جميع أقطار العالم وفق الأسس التي تتفق مع مصلحة العراق. والعراق بحاجة إلى استيراد وسائل الإنتاج المختلفة والآلات الزراعية والمواد الإنشائية والأقمشة على اختلافها وهذا ما لا يمكن حصر استيراده من مصدر واحد فمن جهة، يصبح ضرر بسبب تقيد العراق بهذه المصادر دون غيرها ومن جهة أخرى عدم تمكن هذه المصادر من تجهيز كل ما يحتاج إليه العراق من المواد بالنظر إلى العهد الإنتقالي الذي يمر به العالم في حياته الاقتصادية لذا يجب تنظيم علاقات العراق التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث لا تبقى مشكلة الدولار عائقاً في طريق التجارة العراقية ـ الأمريكية. وذلك بأن يتفق العراق

(١) صوت الأهالي في ١٩٤٥/١/٦.

مباشرة مع أمريكا على فتح أبوابها للإستيراد من منتوجاته فتفتح له بثمن هذه المنتوجات رصيداً يتمكّن من الاستيراد بواسطته منها كتدبير مؤقت ريثما يزول ما تبقّى من القيود التجارية في هذه الناحية، وعندئذ ينبغي أن يكون للعراق حرية مطلقة في الاستيراد من أمريكا والتصدير إليها وفق ما تقتضيه مصلحته، كما يجب إنشاء العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي، هذه العلاقات التي لم تنشأ حتى الآن من دون أي مبرر مع أن للدولتين تمثيلاً دبلوماسياً متبادلاً إن هناك إمكانيات كثيرة لنمو التجارة بما يعود على العراق بمنافع جمة، وهناك دول أمريكا الجنوبية وبعض الأقطار الأوروبية المستعدة للتعامل التجاري مع العراق لم تؤسس علاقات تجارية معها حتى الآن، ولكن هذه القضية ظلت موضع إهمال الحكومات العراقية المتعاقبة. غير أن تكوين علاقات اقتصادية جديدة للعراق مع الدول الأخرى يستلزم فيما يستلزمه إعادة النظر في وضع تجارتنا الخارجية وهذا ما يتطلب قبل كل شيء. رفع سيطرة الشركات الأجنبية».

وبعد مضي فترة قليلة من نشر تلك المقالة ألحقتها بمقالة أخرى بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٥ وجهتها إلى الحكومة تحت عنوان «ما هي خطة الوزارة الحاضرة لاعادة تنظيم تجارة العراق الخارجية»؟

أكدت فيها بأن العراق يجب أن لا تبقى تجارته مرتبطة بجهة دون أخرى وأن لا تبقى صادراته تحت رحمة الشركات الأجنبية ولا تظل وارداته مقيّدة بمصادر معينة وتحدد المجال، للتعامل مع غيرها».

كما نشرت جريدة صوت الأهالي مقالة مترجمة بجزئين بقلم محرر مجلة الأتلانتيك الأمريكية للشؤون الاقتصادية وتحت عنوان «التزاحم الإنكليزي ـ الأمريكي على اقتصاديات الشرق الأوسط» كان الجزء الأول بعنوان «إنكلترا تستغل نفوذها السياسي في الشرق الأوسط لأغراضها الاقتصادية جاء فيه أن أعين التجار الأمريكان قد تفتحت بصورة مفاجأة وقوية لرؤية الناحية الاقتصادية في الشرق الأوسط. إن أسواق الشرق الأوسط أسواق متعطشة للبضاعة الأمريكية حيث يطمح اللذين جمعوا الثروة خلال الحرب في الحصول على قلم حبر وراديو وثلاجة وغسالة ومكيفة هواء ـ بالإضافة إلى أن وسائط النقل هي أكثر الحاجات الضرورية التي ترغب الناس في الحصول عليها وأن القاطرات والقطارات عندهم في حالة رديئة»(١).

أما الجزء الثاني فكان تحت عنوان «هل ستدوم المناطق الإسترلينية؟ تذمر التجار الأمريكان»! وجاء فيه أن التجار الأمريكان يتذمرون من التحديدات في المناطق التي تتعامل بالاسترليني وهم يقولون بأن بريطانيا تحاول أن تخرج تجار الصادرات الأمريكان بصورة دائمية من الأسواق التي لا تتمكن انكلترا من الاحتفاظ بها على أساس التنافس والتزاحم التجاري. وهم يضيفون إلى ذلك أن الموظفين الإنكليز يعملون متكاتفين مع التجار البريطانيين في استغلال وضعهم السياسي في الشرق الأوسط للعمل على عدم تشجيع متاجرة تلك البلدان مع الولايات المتحدة الأمريكية»(٢).

وأخيراً تقرر في نهاية عام ١٩٤٥ إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط نهائياً حيث سبق وأن أخذت خطوات في بداية السنة للتخفيف من سيطرة المركز «وبالتالي سيطرة بريطانيا» على مجمل الحياة الاقتصادية في العراق وذلك لإعادة الحياة الطبيعية إلى العراق ومنطقة الشرق الأوسط ونتيجة لذلك وكعامل مساعد آخر وجدت البضائع الأمريكية مجالاً أوسع لغزو الأسواق العراقية وتدافع التجار العراقيون للتعامل مع المؤسسات والشركات الأمريكية المعروفة والتي بدورها منحتهم تسهيلات مالية كبيرة لتشجيعهم على التعامل معها وإيقاف التعامل مع الشركات البريطانية المنافسة. وما هي إلاّ فترة قصيرة حتى أصبحت أسماء الشركات والمنتوجات الأمريكية أسماء مألوفة في الأسواق العراقية وفي البيوت العراقية وبرزت طبقة من التجار الذين بدأوا باستيراد البضائع الأمريكية لتسيطر على الحركة التجارية وتصبح شخصيات معروفة

---

(١) صوت الأهالي في ١٩٤٦/٣/٣١.

(٢) صوت الأهالي في ١٩٤٦/٤/١.

(٣) F.O. 371/52423/E2469 dated 4/3/1946 (Political and Economic developments in Iraq during theyear 1945) Briish Embassy (Baghdad) to S/S Foreign Office (London).

في عالم التجارة كالدامرجي والقاضي والجلبي وجمعوا بسببها ثروات طائلة وركّزوا دعائم النفوذ الاقتصادي الأمريكي في العراق. على أثر ذلك فقدت البضائع والمنتوجات الإنكليزية سيطرتها التامة على الأسواق العراقية لعدم قدرتها على منافسة البضائع الأمريكية في مناخ التنافس التجاري الحر.

أما من الناحية السياسية فقد شهد منتصف عام ١٩٤٦ كسباً أمريكياً جديد بتكليف أرشد العمري لتشكيل الوزارة ونجحت السفارة الأمريكية في بغداد بإقناع حكومتها لتوجيه الدعوة الرسمية إلى الوصي عبد الإله لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية والتي قبلها مسروراً رغم تحفّظ السفارة البريطانية.

وهكذا تهيأ الجو للولايات المتحدة الأمريكية لكي تلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية العراقية وصارت في خطة مبرمجة لزيادة نفوذها في العراق والمنطقة العربية والشرق الأوسط ولتحل محل بريطانيا التي أنهكتها الحرب ولم تعد قادرة على إدارة شؤون مستعمراتها واستناداً إلى مبدأ أترومان ومشروع مارشال أصبحت أمريكا تقود المعسكر الرأسمالي وتلعب الدور الرئيسي المؤثر في سياسة ومستقبل المنطقة العربية والشرق الأوسط وتوجهت جهودها الاستعمارية بإقامة حلف بغداد عام ١٩٥٤ والذي اندثر بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق.

SUMMARY

American — British Competation in Iraq during the Second World War

By:
Dr. Muthaffar A. Amin
The Higher Institute for National Studies,
al-Mustansiriya University
Baghdad, Iraq

In the course of the second world war, the United States became directly involved in the Middle East for the first time, especially after joining Britain in the foundation and maintenance of the Middle East Supply Center in Cairo in 1941. In Iraq, American political and commercial interests increased tremendously but the American efforts to penetrate these arenas were faced with stiff resistance from the British Embassy officials and the British employees who were working or the Iraqi government and who had held important administrative positions. Since Britain, before the war, enjoyed an unchallenged dominant position over Iraq under the provisions of the 1930 Anglo-Iraqi Treaty. However, conditions began to change drastically at the end of the war as the United States emerged stronger than ever. Furthermore, influential groups in the Middle East, particularly politicans and businessmen, began to look to the United States to play a bigger role in the area in general and in Iraq in particular against Britain's singular dominant position.

This study surveys these developments and follows the subtle drive by the American State Department's officials in Baghdad and Washington D.C. as well as the American business and commercial interests which campaigned hard in order to gain a foothold in Iraq. This study explores the American success in weakening Britain's position in Iraq and the entire Middle East.